الأمم المتحدة

A/69/1023–S/2015/691

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
8 September 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والستون
البندان ٣٦ و ٥٠ من جدول الأعمال
قضية فلسطين
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بناء على تعليمات من الرئيس محمود عباس فيما يتعلق بموضوع في غاية الأهمية بالنسبة للشعب الفلسطيني ولقيادته، ألا وهو محنة اللاجئين الفلسطينيين.

في ظل استمرار النزاعات والاضطرابات التي تجتاح المنطقة، تفاقمت معاناة اللاجئين الفلسطينيين بشكل ملحوظ، باعتبارهم في عداد الملايين من المدنيين الذين تضرروا بشدة من جراء تفشي حالة عدم الاستقرار، ولا سيما نتيجة للأزمة الناشبة في سورية ولأثرها السلبي غير المباشر على لبنان والأردن وتركيا وأماكن أخرى في المنطقة. وفي خضم هذه الاضطرابات، يتعرض اللاجئون الفلسطينيون من الرجال والنساء والأطفال للموت أو الإصابات، ويعانون من التجويع، وتدمير منازلهم ومجتمعاتهم، ومن النزوح المتكرر والحرمان، والغرق والموت في مياه البحر المتوسط في أثناء محاولتهم الهرب من النزاع ومن انعدام الأمن للناس، والفقر، والمعاناة التي لا نهاية لها التي أحاقت بعدد كبير من المدنيين الأبرياء.

وتعكس مأساة اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في مخيم اليرموك للاجئين، على وجه الخصوص، صورة مؤلمة لمدى البؤس الذي يعاني منه اللاجئون الفلسطينيون في سائر أنحاء

110915 110915 15-15274 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

سورية خلال سنوات هذه الأزمة، حيث لم ينجُ أي مخيم من مخيمات اللاجئين الموجودة فيها من آثار الحرب الدائرة فيها. وفي حين تشير التقديرات إلى أن ما يقرب من ٠٠٠ ٨٠ لاجئ فلسطيني فروا من سورية، ملتمسين اللجوء بشكل رئيسي إلى البلدان المجاورة، فإن هناك ما لا يقل عددهم عن ٠٠٠ ٤٨٠ لاجئ فلسطيني ما زالوا موجودين في سورية، وقد نزح أكثر من نصف هذا العدد من مخيمات اللاجئين التي كانوا يعيشون فيها، و ٩٥ في المائة منهم في حاجة إلى المساعدات الإنسانية اللازمة لحياتهم اليومية وللبقاء على قيد الحياة. ونكرر، في هذا الصدد، امتناننا لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للجهود الجبارة التي تستمر في القيام بها لتُوفِّر للاجئين الفلسطينيين المواد الغذائية الطارئة، والمأوى، والمساعدات الطبية، فضلاً عن استمرارية التعليم، على الرغم من الوضع الخطير السائد على أرض الواقع، ونؤكد من جديد أيضا امتناننا لمجتمع المانحين لاستجابتهم لهذه الحالة الطارئة وللاحتياجات المتزايدة، مما يساعد على تخفيف محنة اللاجئين إلى أقصى حد ممكن في ظل هذه الظروف العصيبة.

ولكن هذه المساعدة لا يمكن أن تخفف من المخاطر الحقيقية التي تواجه المدنيين الأبرياء والعزل الذين وقعوا في شباك هذا النزاع المروِّع. وفي هذا السياق الخطير، أصدر الرئيس عباس والقيادة الفلسطينية نداءات عاجلة إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي، وخاصة الأمم المتحدة، لدعم جهودنا لإعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض الفلسطينية المحتلة. فبدلا من إجبارهم على الفرار في حالة من اليأس إلى البلدان المجاورة، أو محاولة القيام برحلة شاقة لمغادرة منطقة الشرق الأوسط بالكامل بحثا عن الأمان والاستقرار وسبل العيش، ينبغي أن يُسمح للاجئين الفلسطينيين الانضمام إلى إخوانهم وأخواتهم في وطنهم، حيث سوف يكونون موضع الترحيب البالغ والعناية الواجبة بهم.

ومع ذلك، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال رفضت بقسوة، بكل أسف، هذا النداء، حتى في مواجهة المآسي الجسيمة التي يعاني منها اللاجئون، بل حتى في مواجهة الدعوات الكثيرة المنطلقة من جميع أنحاء المجتمع الدولي التي تحض البلدان على تقديم ملاذ آمن وملجأ لآلاف اللاجئين الفارين من النزاع. وتجد القيادة الفلسطينية نفسها مضطرة بالتالي لتوجيه انتباهكم مرة أخرى إلى هذه المسألة الملحّة جداً، ولتدعوكم إلى دعم طلبنا هذا وإلى بذل كل جهد ممكن لتسهيل هذا الأمر. وإن تعنّت إسرائيل بهذا الشأن لا يمكن قبوله ولا تبريره، فنحن نسعى بشكل جماعي للوفاء بمسؤولياتنا والاستجابة لهذه الحالة الإنسانية الطارئة الواسعة النطاق. ولا ينبغي السماح لإسرائيل بمنعنا من جلب لاجئينا إلى بر الأمان في وطنهم الأم. وفي هذا الصدد، نؤكد أن إسرائيل تتحمل مسؤولية أخلاقية وسياسية وقانونية

عن محنة اللاجئين الفلسطينيين والظلم الخطير الذي حلّ بهم منذ أن اقتلعوا قسرا من ديارهم في نكبة عام ١٩٤٨، التي لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا، نظراً إلى أن إسرائيل تواصل منع عودتهم، في انتهاك صارخ لحقوقهم الإنسانية ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ١٩٤ (د-٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨.

وإنه من الأمور التي يتعذر فهمها أن يُحرم اللاجئون الفلسطينيون لما يقرب من سبعة عقود من حقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم للعيش بسلام إلى جانب جيرانهم؛ وأن يعانوا من أزمات متكررة، ومن التشريد، والتجريد من الممتلكات، والمآسي وهم ينتظرون بفارغ الصبر التوصل إلى حل عادل. وبينما نواصل السعي إلى ذلك الحل العادل، وفقا للقرار ١٩٤ (د-٣) ومبادرة السلام العربية، في إطار حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية ككل، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدتنا في تجنيب اللاجئين الفلسطينيين المزيد من المعاناة التي لا داعي لها، ودعم الجهود المبذولة لإعادة اللاجئين الفلسطينيين الفارين من الأزمة السورية إلى فلسطين المحتلة، بوصفها مسألة ملحّة من النواحي الإنسانية والأخلاقية والسياسية.

وأغدو ممتناً لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البندين ٣٦ و ٥٠ من جدول أعمال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور
السفير
المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة